الأبعاد الجيو اقتصادية لإنتاج وتوزيع المخدرات المغربية

The geoeconomic dimensions of Moroccan drug production and distribution



ط.د.بوزبرة أمين[1*]
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
dr_bouzebramine@yahoo.com
أ.د.لعروسي رابح[2]
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2025/09/30 تاريخ القبول: 2026/06/08 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص: *سنلقي الضوء على الجانب الاقتصادي لإنتاج وتهريب المخدرات المغربية مع التركيز على محاولة دمج هذه النشاطات في الاقتصاد الرسمي عبر تقنينها، وسنتعاطى كذلك مع حجم هذه النشاطات المحرمة من طرف جل دول الجوار المغربي، وكذا أهميتها بالنسبة للاقتصاد المغربي، بهدف فهم التوجه الاستراتيجي لسياساته حيالها وما يبررها، ولبلوغ هذه الأهداف ارتأينا استخدام المنهج التحليلي الوصفي للتركيز على الأرقام والإحصائيات وكذا مختلف الخطوات المتخذة والتصريحات الصادرة عن صانعي القرار، بهدف تحديد أسس ومعايير الحراك الاستراتيجي في السياسة المغربية اتجاه هذه النشاطات، ما يتيح كذلك إمكانية استشراف تطورها في المستقبل المنظور.*

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد السياسي، الحراك الاستراتيجي، الإرادة السياسية، الحرب الإقتصادية.*

Abstract: *This paper sheds light on the economic dimension of Moroccan drug production and trafficking, with a particular focus on attempts to integrate these activities into the formal economy through legalization.*

We also examine the scale of these criminalized activities proscribed by most of Morocco's neighboring states and their significance for the Moroccan economy. The aim is to understand the strategic orientation of Moroccan policy toward them and the underlying justifications. To achieve these objectives, we adopt a descriptive-analytical approach, emphasizing figures, statistics, policy measures, and official statements by decision-makers, in order to identify the foundations and criteria of Morocco's strategic maneuvering in relation to these activities. This approach also enables us to anticipate their potential evolution in the foreseeable future.

Keywords*: Political economy, strategic maneuvering, political will, economic warfare.*

* المؤلف المرسل: ط.د.بوزبرة أمين

مقدمة:

أدت التحولات العميقة التي عرفتها بنية النظام العالمي سيما بعد نهاية القطبية الثنائية إلى تغيرات جذرية في مفهوم الأمن، حيث تعدى مفهومه التقليدي والمتمثل في التهديدات الأمنية الكلاسيكية الممكن تجاوزها عن طريق تدعيم القوة العسكرية واليقظة في حماية الحدود، لتظهر تهديدات أخرى أكثر تعقيدا وأكثر فتكا، لارتباطها بأبعاد وأوجه أخرى للأمن كالأمن الاقتصادي، الفقر والجريمة المنظمة، وقد بدى ذلك جليا في العلاقات الدولية سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبح أكثر جلاءا بعد نهاية الثنائية القطبية بانهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991م وتكريس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بدون نزاع عسكري مباشر، حيث كانت الأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى وهو ما يبرز دور "الحرب الاقتصادية".

النظرية الواقعية البنيوية، سيما فكر الواقعية الهجومية للمنظر الأمريكي **جون ميرشايمر**، يفسر هذا التطور في العلاقات الدولية، حيث يرى بأن الدولة فاعل رئيسي عقلاني في نظام عالمي فوضوي، يعتمد في تفاعلاته على القوة التي تمنحه المزيد من الهيمنة، وعليه فإن الدول تتسابق لبناء القوة الكامنة **Potential Power** (الاقتصادية والاجتماعية)، والتي تمثل اللبنة الأساسية لبناء القوة العسكرية ومنه الهيمنة، (ميرشايمر، 2012)، بإسقاط هذا الإطار النظري على حالة التنافس بين القوتين الإقليميتين الجزائر والمغرب، يمكن تفسير بعض أسباب التناقض في سياسات الدولتين، سيما في إطار التعامل مع مسألة المخدرات، حيث أنه على عكس الجزائر التي لا تدخر جهدا في مكافحه، يتجه المغرب بثبات نحو تطوير أنشطة إنتاج وتوزيع المخدرات بهدف استعماله كسلاح ضد دول الجوار أو بهدف تعزيز قوته الاقتصادية.

أهمية ودو افع اختيار موضوع الدراسة:

اختيار موضوع البحث نابع من محاولتنا لفهم الواقع المحيط بنا، سيما في ظل تسارع الأحداث السياسة في العلاقات الخارجية للجزائر الذي طبعه قطع العلاقات مع المغرب بتاريخ 24 أغسطس 2021م، بعد فترة طويلة من الأخذ والرد والسجال اللامتناهي بين الدولتين، ولعل أبرز ما يثير الفضول هي آلة تهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية التي لم تتوقف رغم الغلق الرسمي للحدود، واهتمامنا المتزايد بهذه النشاطات كباحثين، تولدت لدينا رغبة في فهم المزيد عنها، سيما التوجه المغربي في التعامل معها ودوافعه.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حاليا بصدد مواجهة عدة ظواهر متشابكة فيما بينها ومرتبطة ببعضها البعض والتي تطورت مع مرور الوقت وأصبحت تمثل تهديدا حقيقيا على أمنها واستقرارها كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، التهريب، الاقتصاد غير الرسمي، المخدرات...إلخ، ما ألقى بظلاله على تناولنا للموضوع بمحاولة التعمق في دراسة أكثر أنواع التهريب خطورة وتفشي والمتمثل في تهريب المخدرات.

وما زاد من خطورة وتهديد هذه الظواهر على استقرار الدولة الجزائرية هو طبيعتها العابرة للحدود ما يفرض التعامل مع دول الجوار ودول أخرى فاعلة في المنطقة بهدف وضع تصور وآليات مشتركة لمواجهتها، ما يمنعه ويكبحه اختلاف في الرؤى وتضارب في أهداف ومصالح الأطراف المعنية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تتطرق إلى أحد أبرز الظواهر التي تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي الوطني وتناولها من جوانب مختلفة، خاصة في إطار التنافس المتواصل بين الجزائر

والمغرب، وكذا الظرف الاقتصادي الدقيق الذي تعيشه المغرب، والذي نعتقد أنه ساهم في تعاظم هذه النشاطات واتخاذها أبعادا أكثر خطورة.

أهداف الدراسة:

نظرا للتحولات المتسارعة التي عرفها النظام الدولي سيما نهاية مرحلة الثنائية القطبية والطفرة التي شهدها مفهوم الأمن، خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي بدون صراع عسكري مباشر، أصبح من الضروري التعامل مع مخاطر وتهديدات أخرى لا تقل خطورة عن التهديد العسكري، تخل مباشرة بتوازن الدولة ونظامها، ومن أبرز هذه التهديدات وأكثرها تأثيرا هي التهديدات الاقتصادية والأمنية بخاصة تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة والتي تتسم بطابعها الدولي.

وعليه فإن الربط بين هذه التهديدات والخلفيات الجيوسياسية للدول الصادرة منها أضحى ضرورة ملحة في خضم الزخم الدولي والفوضى التي يتسم بها، لضمان نجاعة السياسات المعتمدة في هذا المجال، بحيث يجب رسم استراتيجية وطنية للتنسيق مع الدول الواجب التعاون معها لحصر هذه التهديدات والحد منها والدول الواجب احتواؤها أو صدها بالطرق المتاحة باعتبار أراضيها كخلفية أو كقاعدة لانطلاق عمليات إجرامية وهو ما يمكن قراءته كعمل عدائي يستهدف المساس بالأمن والاستقرار الوطنيين سيما في ظل الغياب التام لإرادة سياسية تصبو لتفعيل التنسيق والتعاون البيني. ومن هنا يتضح أن الأهداف الرئيسية لورقتنا البحثية هذه تصبوا إلى:

- ✓ معرفة الوضع الحقيقي للاقتصادي المغربي.
- ✓ ما تمثله نشاطات إنتاج وتهريب المخدرات بالنسبة للاقتصاد المغربي.
- ✓ تحليل تعامل الدولة المغربية مع نشاطات تهريب المخدرات وتوجهاتها.
- ✓ محاولة تفسير القرار السياسي والتوجه الإستراتيجي للمغرب اتجاه هذه النشاطات.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق يسود الاعتقاد أن لظاهرة تهريب المخدرات المغربية أبعاد أكبر بكثير من مجرد نشاطات إجرامية معزولة، بل ترتبط مباشرة بالوضع الاقتصادي بالمغرب، وهو ما يعطي لهذه النشاطات حجم أكبر وموقع هام في السياسات الاقتصادية والتنموية المغربية، مما سبق يبرز إشكال رئيسي والمتمثل في: **ما مدى أهمية هذه النشاطات الإجرامية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة المغربية؟ وكيف انعكست أهميته على التوجه الإستراتيجي في اتخاذ القرارات السياسية؟** هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ ما هو الوضع العام للاقتصاد المغربي؟
- ✓ ما تمثله نشاطات إنتاج وتهريب المخدرات المغربية بالنسبة لاقتصادها؟
- ✓ كيفية تعامل الدولة المغربية مع نشاطات إنتاج وتهريب المخدرات؟
- ✓ ما مدى استجابة المغرب بتوصيات وبرامج أجهزة الأمم المتحدة التي تعنى بهذا الشأن وتعاونها معها؟
- ✓ هل غير المغرب استراتيجيته في التعامل مع هذه النشاطات، وما هي دوافعه المعلنة والحقيقية؟

الفرضيات:

وعليه فقد كانت فرضيات دراستنا بهدف معالجة الإشكالية ورفع اللبس على جل التساؤلات، على الشكل التالي:

- ✓ إن الوضع الاقتصادي في الدولة المغربية متعثر وفي مسار سلبي.
- ✓ دخول الاقتصاد المغربي في دائرة مفرغة من الديون الخارجية وأعبائها «**Cycle Debt**».
- ✓ استنفار الدولة لجميع مقدراتها ومواردها لمجابهة وضعها الاقتصادي.
- ✓ اتخاذ الدولة المغربية من انتاج وتهريب المخدرات كحل اقتصادي في ظل انعدام البدائل.
- ✓ تغير في النهج السياسي للمغرب من مكافحة انتاج وتهريب المخدرات نحو تشجيعه وتثمينه.

تقسيم الدراسة:

يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، حيث نتناول من خلال القسم الأول الوضع الاقتصادي المغربي وطبيعته، وكذا مشاكله، مع إبراز أهم الحلول المتاحة في الوقت الراهن.

من خلال القسم الثاني نتطرق للخطوات المتخذة من طرف السلطات المغربية في اتجاه تثمين انتاج وترويج المخدرات، والخطوات التي من المنتظر اتخاذها مستقبلا والتي تصب في نفس الاتجاه.

وفي الأخير نلقي الضوء على التناقضات المسجلة في القرارات المتخذة من طرف السلطات المغربية فيما يخص التزاماتها مع هيئة الأمم المتحدة التي تعنى بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وكذا الإجراءات المتخذة فعليا، مع تحليل الموقف الرسمي للمغرب، بالعودة لمختلف التصريحات السياسية وكذا القرارات المتخذة في هذا الشأن.

مناهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة جيدة والتوصل لإجابات على التساؤلات المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات الموضوعة ارتأينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يسمح لنا بدراسة المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي، مع تحليل مختلف التصريحات والإجراءات الرسمية في سبيل فهم وتفسير التوجه الاستراتيجي المغربي حيال هذه النشاطات.

ضبط موضوع الدراسة:

في سياق هذا المقال، نقصد بالأبعاد الجيواقتصادية لتهريب المخدرات المغربية ذلك الخيار الاستراتيجي الذي تتخذه دولة المغرب اتجاه انتاج وتصدير مادة القنب الهندي عبر أراضيها، بناءا على خلفيات اقتصادية وجيوسياسية، بعيدا عن الالتزامات الدولية أو المسؤوليات الأخلاقية اتجاه المجتمع الدولي.

وعليه ارتأينا البحث في الدوافع المعلن عنها والغير معلن عنها من طرف صناع القرار في المغرب، والتي كانت وراء التغير المثير للتوجه السياسي والمسار الإستراتيجي لمتخذي القرار في المغرب اتجاه هذه النشاطات.

1. الوضع الاقتصادي في المغرب

1.1. مفهوم الحرب الاقتصادية

بالعودة للتحولات العميقة التي عرفتها بنية النظام العالمي سيما بعد نهاية القطبية الثنائية والتي أدت إلى تغيرات جذرية في مفهوم الأمن، حيث تعدى مفهومه التقليدي والمتمثل في التهديدات الأمنية الكلاسيكية المرتبطة مباشرة بالعتاد والعدة ودرجة الجاهزية القتالية للجيوش، الممكن تجاوزها عن طريق تدعيم القوة العسكرية واليقظة على الحدود، لتظهر تهديدات أكثر تعقيدا وفتكا، لارتباطها بأبعاد وأوجه هجينة للأمن كالأمن السيبراني، الاقتصادي والاجتماعي. (صادق، 2014)

وقد بدى ذلك جليا في العلاقات الدولية حديثا حيث أصبحت التهديدات غير مباشرة ولا تكلف العدو ماديا ولا بشريا، بحيث تعتمد في غالبها على القوة الناعمة، السيطرة الإعلامية وكذا الحرب الاقتصادية والنفسية، لزعزعة ركائز النظام في الدولة وتفكيك نسيجها الاجتماعي من الداخل لتسهيل انهيارها.

فسياسة الاحتواء التي تبناها المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى إعلان انهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991م، اعتمدت بشكل كبير على شيطنة الفكر الشيوعي إعلاميا ومحاصرة الإتحاد السوفياتي اقتصاديا، وهو ما يبرز أهمية ودور "الحرب الاقتصادية"، التي مثلت الجزء الأهم من سياسة الاحتواء الأمريكية. (جاديس، 1982)

بالنسبة للحرب الاقتصادية (Economic warfare) فهي عبارة عن "إستراتيجية اقتصادية تعتمد على عدة تدابير (مثل الحصار) التي يكون تأثيرها الأساسي هو إضعاف اقتصاد دولة أخرى"، كما تعرف "الحرب الاقتصادية" على أنها سياسةً اقتصادية متَّبعة كجزء من عمليات سرية أو علنية، أو عمليات مركزة، أو عمليات معلوماتية وهذا حتى في زمن السلم، بهدف التحكم بموارد اقتصادية هامة لدولة عدوة أو قطع إمدادها عنها كليا، بهدف الإخلال بتوازنها الاقتصادي وهو ما يؤدي لانهيارها الاقتصادي والإضرار بقدرتها الدفاعية و الانتهاء بتفككها داخليا. (Oxford English Dictionary, 2008)

وتتمثل الحرب الاقتصادية في الحصار، والوضع على القائمة السوداء، والشراء المانع، وقطع الإمداد أو سلاسل التوريد أو التحكم بها، والتمييز في التعرفة، والعقوبات الاقتصادية، وتعليق المساعدات، وتجميد رؤوس الأموال، وحظر الاستثمار وغيره من طرق تدفق رؤوس الأموال، والتجريد من الملكية، هذا بالنسبة للدول الكبرى وكذا التكتلات الفاعلة في العلاقات الدولية كحلف الناتو أو تجمع شنغهاي في النسخة السياسية أو مجموعة G8 أو بريكس في النسخة الاقتصادية.

لكن يمكن للدول الأقل قوة وتأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية تطبيق سياسة الحرب الاقتصادية باتخاذ إجراءات أقل حدة، يظهر تأثيرها على المدى المتوسط والبعيد على اقتصاد الدولة المستهدفة، كالمقاطعة والحصار الاقتصادي بهدف الحرمان من عائدات محققة، وبإسقاط هذا الوضع على الواقع الاقتصادي بين الجزائر والمغرب فإنه بالإمكان حرمان هذه الأخيرة على الأقل من عائداته الغير المشروعة، كمداخيل انتاج وتهريب المخدرات، والتي يمكن الاستنفار لمحاربتها على الأراضي الجزائرية بشتى الطرق المتاحة (وهو ما تقوم به الدولة الجزائرية حاليا)، من جهة، والتعبأة الإعلامية والدبلوماسية لمحاصرتها ومحاربتها إقليميا ودوليا، من جهة أخرى.

1.2. الوضع الاقتصادي المغربي

بالنظر لما سبق وبالعودة للحالة المغربية فإن جل المؤشرات تعطي انطباعا بأن اقتصادها متعثر ويعاني، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمال حدوث انسداد اقتصادي في المغرب، تمنعه القروض الخارجية المتتالية، الإعانات والغربية وكذا عوائد انتاج وتصدير المخدرات المغربية التي تساهم في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والأمن الاجتماعي.

فبتشريح الاقتصاد المغربي نجد أن المغرب قد انتهج سياسة اقتصاد السوق، فاتخذ من الانفتاح توجه رئيسي لنظامه الاقتصادي منذ استقلاله، وعليه فقد اعتمد برامج التنمية الاقتصادية في مرحلة الستينيات والسبعينات، قبل أن يطبق برامج التقويم الهيكلي المسند من طرف صندوق النقد الدولي لإصلاح التوازنات الاقتصادية والحفاظ على التنافسية في حقبة الثمانينات والتسعينات، وصولا إلى الاستراتيجيات القطاعية التي ميزت الحقب الأخيرة لسنوات الألفية الثانية.

حيث وقعت الاختيارات الاقتصادية الاستراتيجية للمغرب على قطاعي الفلاحة والسياحة، حيث قدر صانعوا القرار بالمغرب أن هذه القطاعات هي الأوفر حظا للنجاح، بالنظر للموارد الداخلية التي يزخر بها المغرب من أراضي زراعية وشريط ساحلي مهم ويد عاملة رخيصة ...إلخ، فقام بتخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذه الأهداف والنهوض بتلك القطاعات، وهذا بالاعتماد بصفة كبيرة على الاستدانة الخارجية الموجهة للاستثمار. (خواجا, 2017)

غير أن هذه الإستراتيجية لم تنجح في تحقيق أهدافها، لعدة أسباب أهمها المناخ الإقليمي الغير مستقر، الأزمة المائية والجفاف، الأزمة المالية العالمية 2008، الاضطرابات بالمنطقة العربية منذ سنة 2011، الوباء العالمي 2020 بالإضافة إلى الفساد الإداري والسياسي والاحتكار الاقتصادي والمحسوبية. فالمغرب مازال يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الفلاحي سيما من حيث التشغيل (يشغل من 40 إلى 45% من السكان)، ومع تميزه بمناخ شبه جاف، يصعب ضمان موارد مائية كافية، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي يتقلب بتقلب الظروف المناخية الموسمية، لارتباطه الوثيق بها، حيث أن هذا القطاع الذي مازال يعتمد في غالبه على الطرق التقليدية، لا يمثل سوى 15% من الناتج المحلي الإجمالي المغربي. (خواجا، 2017)

في هذا الإطار يعد المغرب بؤرة مناخية ساخنة، وأحد أكثر بلدان العالم معاناة من شح المياه، ويفرض شح المياه قيودا اقتصادية كبيرة على الدولة، ومن المتوقع أن يزيد الوضع سوءا مع اقتراب المغرب من الحد المطلق لندرة المياه، والبالغ 500م^3 للشخص/ سنويا بحلول 2030، حسب دراسة للبنك الدولي تهدف لدعم المغرب بتمويل بقيمة 350 مليون دولار لتنفيذ برنامج وطني للإمداد بمياه الشرب والري للفترة الممتدة من 2020 إلى 2027، و من المرجح أن يكون لتغير المناخ آثار تراكمية وممتدة على الأمن المائي للمغرب و منه على القطاع الفلاحي. (مجموعة البنك الدولي، 2023)

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي الذي يعد كقطاع شغيل بامتياز في المغرب، لا يساهم بقدر كبير من المداخيل الضريبية، وهذا راجع لكثرة الإعفاءات والامتيازات الممنوحة، مع العلم أن القطاع يتم احتكاره من طرف فئة تمثل حوالي 05% فقط من كبار المزارعين، والذين يسيطرون على أكثر من ثلث الأراضي الزراعية بالمغرب. (أوكسفام، أكتوبر 2020)

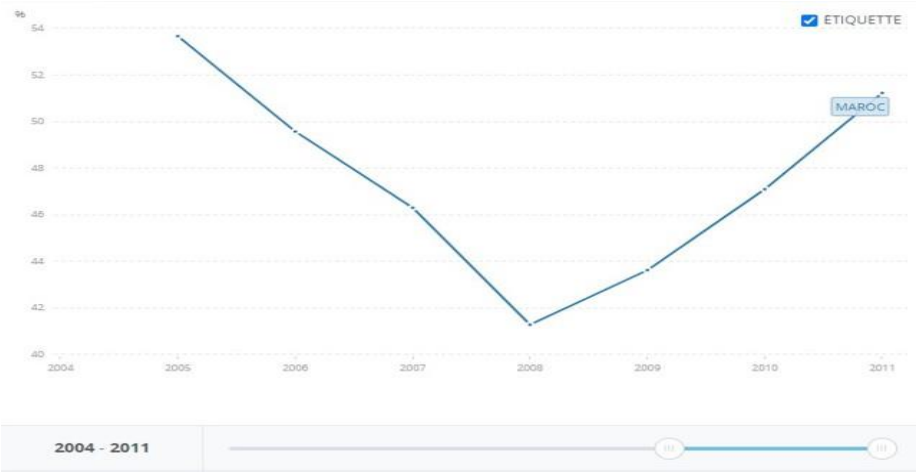
في ذات السياق، وبذكر المداخيل الضريبية للدولة المغربية فهي تمثل ما نسبته 85% من موارد الدولة بين عامي 2000 و2018، تقع منها 73% على عاتق الأجراء والطبقة الشغيلة المغربية (أوكسفام، أكتوبر 2020)، كما أن عائدات الفوسفات والذي تعتبر المغرب أكبر ثالث منتج له في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، غير ثابتة ومرهونة بالسوق العالمي الجد متقلب، ضف إلى ذلك تكاليف إزالة آثار زلزال الأحواز المدمر والتي قدرت تكاليفها بحوالي 12 مليار دولار أمريكي سنة 2023، تخصص على مدى 05 سنوات حسب بيان صادر عن الديوان الملكي المغربي. (الجزيرة، 2023)

هذه الظروف على سبيل الذكر وليس الحصر أدت بالمغرب إلى الدخول في دائرة مفرغة من الديون وأعباء الديون المتراكمة «**Cycle Debt**»، بطلب المزيد من القروض بدل تسديد ما سبق، والاعتماد بشكل غير مسبوق على المساعدات

المادية والمنح المقدمة من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية وكذا البحث عن أي فرص استثمارية أو نشاطات تجارية من شأنها أن تعود بربح سريع على الاقتصاد المغربي، بهدف فك الخناق عليه. (خواجا، 2017)

الشكل رقم 01 : تطور الدين المغربي (2005-2011)

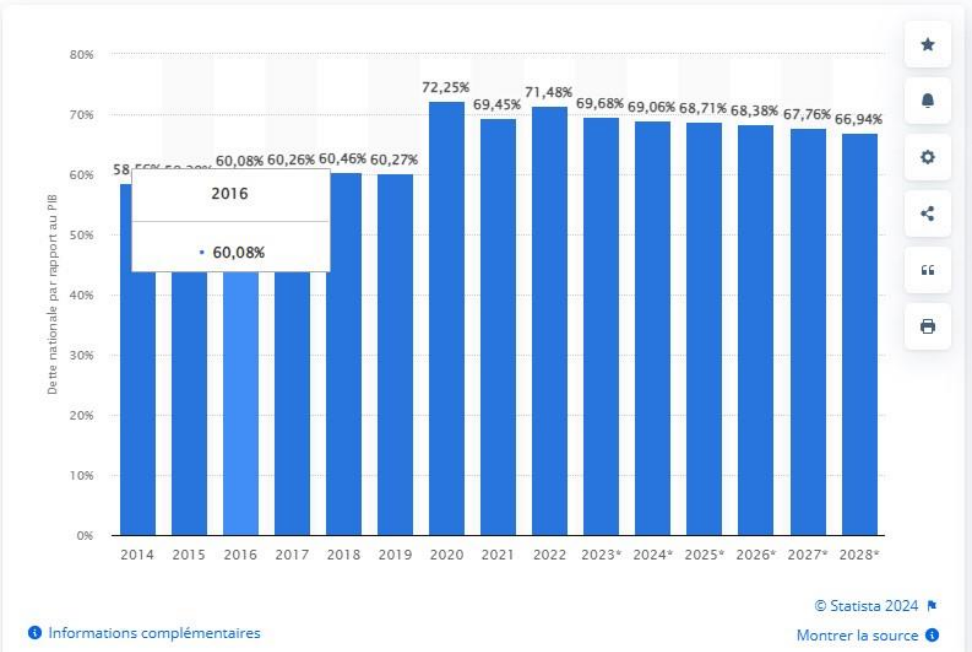
معبر عنها بنسبة الدين الحكومي في المغرب إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: معطيات البنك العالمي حول نسبة الدين المغربي

الشكل رقم 02: تطور الدين المغربي (2012-2022)

معبر عنها بنسبة الدين الحكومي في المغرب إلى الناتج المحلي الإجمالي



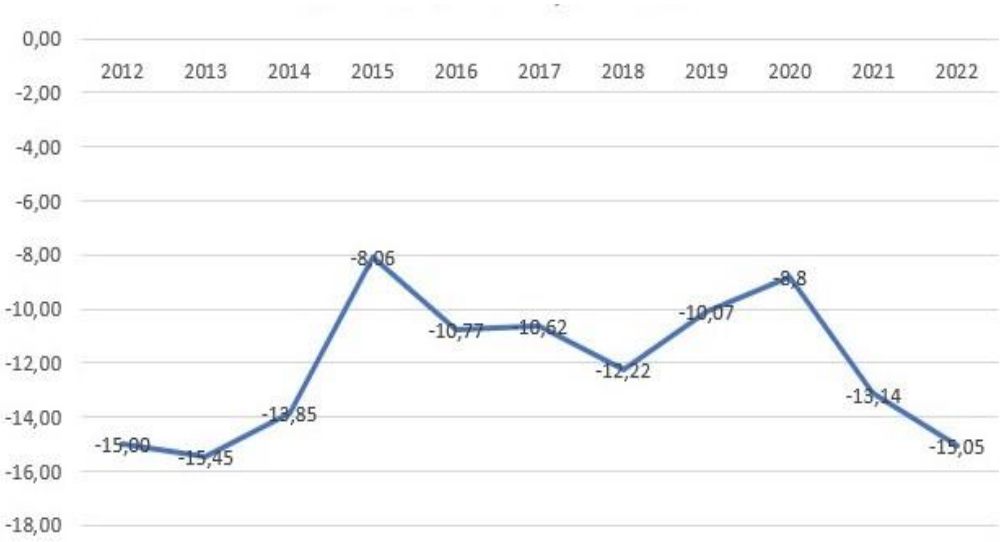
المصدر: معطيات المؤسسة الألمانية STATISTA حول نسبة الدين المغربي

وقد قدرت نسبة الدين الحكومي سنة 2022 إلى الناتج المحلي الإجمالي ب71,5% أي حوالي ثلاثة أرباع، يمثل منها الدين الخارجي 18,5%، أي أن الدين الخارجي قد تعدى 25% من نسبة الدين الحكومي وهو ما يضع المغرب تحت رحمة المقرضين والمؤسسات المانحة، بحيث تشير المعطيات إلى أن أبرز المقرضين هم صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس للدائنين، وهو ما يعطي فكرة حول القوى الخارجية الضاغطة والموجهة للقرارات السياسية في المغرب. (ستاتيستا، 2025)

تجدر الإشارة إلى أن البيانات الرسمية حول الدين الحكومي لم يتم تحينها منذ سنة 2011 وعليه فإن معطيات البنك العالمي توقفت عند هذه السنة، إلا أن المؤسسة الألمانية STATISTA المتخصصة في نشر البيانات الرقمية ومختلف الإحصائيات على شبكة الإنترنت، قد قامت في مطلع سنة 2024 بنشر أرقام حول الدين الحكومي المغربي حيث قدرته سنة 2022 بنسبة 71,48% متخذا منحى تصاعدي، هذه المستويات من الديون تعتبر مخيفة سيما إذا فقدت الدولة السيطرة علي الديون وتكاليفها، ما يدخلها في دائرة مفرغة من الأعباء مع غياب خطط اقتصادية واضحة، هذه الأرقام تفقد الدولة مصداقيتها وموثوقيتها لدى والمؤسسات المالية، وهو ما يفسر إقبال المغرب على حجب البيانات الرسمية. (ستاتيستا، 2025)

الشكل رقم 03: تطور الميزان التجاري المغربي (2012-2022)

الميزان التجاري المغربي معبر عنه بالمليار دولار



المصدر: معطيات البنك العالمي حول الميزان التجاري المغربي

وقد حاول المغرب توجيه اقتصاده نحو القطاعات الصناعية، إلا أنها بقية رهينة التكاليف المرتفعة لوارداتها سيما من مواد الطاقة (94%) والمواد الأولية، كقطاع الصناعات الميكانيكية وتركيب السيارات، وما زاد الطين بلة التهاب أسعار مواد الطاقة سيما الغاز على خلفية الحرب الروسية - الأوكرانية والتي سبقها قطع الإمدادات الغازية القادمة من الجزائر عبر الأنبوب المار إلى إسبانيا عبر الأراضي المغربية بتاريخ 2021.11.01، بسبب القطيعة الدبلوماسية. (صادق ع.، 2023)

هذا الواقع أدى إلى انعكاسات سلبية على البيئة الاقتصادية، بحيث كشفت تقارير خبراء مكتب الدراسات العالمي "إنفوريسك/ Inforisk" إن الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد المغربي أدت إلى ارتفاع حالات إفلاس المؤسسات منذ

سنة 2020، ليصل إلى 15685 حالة سنة 2023 بمعدل إفلاس 43 شركة يوميا، كما توقع أن ترتفع الحالات إلى 17530 شركة سنة 2024،(لخضر، 2024) وهو ما تناقلته مصادر دبلوماسية أوروبية. (Ambassade de Suisse au Maroc, 2024)

أما بالنسبة لآفاق التعافي الاقتصادي المنشود، فتحليل معطيات الميزان التجاري المغربي تعطي انطباعا محبطا حول إمكانية الخروج من العجز المزمن المسجل فيه، فتصدير المواد المنجمية كالفوسفات والمنتجات المصنعة كالسيارات والنسيج في الظروف الحالية، لا يمكن أن تكون كافية لتلبية وتغطية حاجيات المملكة المغربية على المديين القصير والمتوسط، خاصة مع التراجع المسجل في القطاعين الإستراتيجيين الفلاحة لأسباب مرتبطة بالمناخ والسياحة لأسباب مرتبطة بالركود.

2. تحرك المغرب نحو تقنين وتشجيع انتاج وتوزيع القنب الهندي

1.2. الخطوات المتخذة في سبيل تقنين وتشجيع إنتاج وتوزيع القنب الهندي

بسبب هذا الوضع الاقتصادي المتدهور باستمرار وفي سبيل تحاشي انفجار اجتماعي أو انهيار اقتصادي، اتخذت السلطات المغربية عدة قرارات تهدف لضمان حلول اقتصادية سريعة ومربحة ولو على حساب التزاماتها الدولية أو مسؤولياتها الأخلاقية اتجاه المجتمع الدولي.

حيث قامت الدولة المغربية على سبيل الذكر لا الحصر بتسريع وتيرة استغلال أراضي وثروات الصحراء الغربية المتنازع عليها، بفرض سياسة الأمر الواقع، على الرغم من القرارات الأممية ومختلف المحاكم الدولية والأوروبية المعارضة لهذا الاستغلال(Commission et Conseil/Front Polisario, 2024) (Front Polisario/Conseil, 2021) ، كما قامة باتخاذ خطوات هامة في سبيل تقنين انتاج وترويج المخدرات من قنب هندي وحشيش، بهدف ضمان مداخيل سريعة وسهلة تسهم في التخفيف من الديون الخارجية ومواجهة أعبائها المتزايدة، من جهة، وامتصاص ضغط الجبهة الداخلية من جهة أخرى.

فمهد المغرب الطريق نحو تقنين انتاج وترويج القنب الهندي عبر إطلاق جدل اعلامي وسياسي لسنوات حول الخطوة بهدف إقناع الرأي العام، (سيتي، 2024) والتي توجت بحذف اللجنة الوطنية للمخدرات بتاريخ 2020.03.11، للقنب الهندي من قائمة المواد التي تمثل تهديدا خطيرا ولا تحمل أية قيمة علاجية مهمة. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

بالنسبة لتقنين انتاج وترويج المخدرات، فأولى الخطوات قد اتخذت من طرف الدولة المغربية خلال مرحلة الوباء العالمي "كوفيد 19" التي سرعت من وتيرة السير في هذا الاتجاه، بالنظر لمخلفات الأزمة الصحية العالمية الوخيمة على الاقتصاد المغربي سيما على القطاعات الإستراتيجية كالسياحة، وقد تمثلت هذه الخطوة في قيام البرلمان المغربي بتاريخ 04 ماي 2021 بالمصادقة على دراسة جدوى تطوير القنب الهندي في المغرب التي تم عرضها من طرف وزارة الداخلية المغربية.

وقد أعقبت هذه الخطوة الرسمية عدة خطوات متسارعة في تنفيذ هذه الإستراتيجية، كتأسيس الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب عام 2022، منح آلاف التراخيص لزراعة وتحويل القنب، بداية التصدير القانوني للقنب للاستعمال الطبي نحو أوروبا سنة 2025 وحاليا الترويج لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال إنتاج وتصنيع هذه المواد.

وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في قيام وزارة الداخلية المغربية بدراسة جدوى تطوير القنب الهندي في المغرب، والتي تم عرضها على البرلمان المغربي للمصادقة عليها يوم 04 ماي من سنة 2021، حيث ارتكزت هذه الدراسة على

عدة محاور تناولت واقع زراعة القنب والإطار القانوني لاستعمالاته المشروعة في المغرب والعالم، معطيات حول السوق العالمي للقنب وفي الأخير عرض نتائج جدوى تطوير مخدر القنب الهندي في المغرب. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

2.2. التناقضات المسجلة بين الأهداف المسطرة والمعلنة والحقائق الموثقة

من خلال دراسة الوثيقة المعروضة على البرلمان المغربي وتحليل معطياتها، اتضح أنها مليئة بالتناقضات والمغالطات مع واقع الحال سوآءا فيما يخص مداخيل الفلاحين المغاربة، الأراضي المزروعة، حجم السوق المستهدف وطبيعته وعدة نقاط أخرى، وهذا بهدف اقناع المشرع المغربي والرأي العام على حد سواء بجدوى السير في هذا الاتجاه نظرا لربحيته الهائلة وفرضه كحل واقعي وحيد لتنمية مناطق الشمال المهمش سيما الريف وكذا للتخفيف من العجز الاقتصادي المزمن، وهذا على الرغم من الجدل الأخلاقي والديني الذي رافق هذا المشروع.

فبالنسبة للمزارعين توقعت الدراسة تحقيقهم دخلاً صافيًا يصل إلى حوالي 11 ألف دولار للهكتار سنويًا، أي بزيادة تُقدّر بأكثر من 40% مقارنة بمداخيلهم سابقا، وهو تقدير غير منطقي بحيث أن السوق الغير القانوني غالباً ما يكون أكثر ربحية بسبب انعدام الضرائب والرسوم وكذا القيود التسويقية، في حين أن التقنين يفرض عليهم التصريح بالكميات المنتجة وتحديدها وبيعها وفق شروط وبأسعار مسقفه ولشركات مرخصة ولاستعمالات طبية فقط، بإضافة لشروط التدوير في الزراعة لإراحة التربة وكذا العودة لزراعة الحشيش التقليدي القليل الإنتاجية. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

أما بالنسبة للمساحات المزروعة بالقنب الهندي في المغرب، فتجدر الإشارة إلى أن بعد تقليص المساحات المزروعة من 130 ألف هكتار سنة 2003 إلى أقل من 50 ألف هكتار مع سنة 2020، التزاما بتوصيات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، عكف المزارعون المغاربة وبطريقة ممنهجة على إدخال أصناف جديدة هجينة للمغرب عالية الإنتاجية والتي تحوي نسبة مرتفعة من مادة رباعي هيدرو كانابينول THC المحضورة قانونيا. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

بحيث بلغت نسبة استعمال هذه الأصناف الهجينة المنتجة في مخابر دولية بين 70 و 90% من الأراضي المزروعة بالقنب الهندي في المغرب في السنوات الأخيرة، وكما تمت معاينته خاصة في الفترة بين سنتي 2013 و2014، فإن مساحات زراعة القنب الهندي من الكيف التقليدي في المغرب استبدلت بخلطات جديدة هجينة بميزات مختلفة بشكل جوهري عن الكيف التقليدي، وقد تراجع الكيف التقليدي (الحشيش) بالمغرب وهو من بذرة ساتيفا (Sativa) في مواجهة أصناف من الكيف الهجين أبرزها الهندي (Indica) و خردالة (Khardala) بالإضافة إلى حوالي عشر أصناف أخرى. (شوفي، 2017)

ويمكن للخلطات الجديدة الهجينة من القنب الهندي أن تنتج ثلاثة إلى خمسة أضعاف من الحشيش مقارنة بالحشيش التقليدي، ومن المنطقي أن تبقى الكميات المصدرة إلى الخارج هي نفسها بالرغم من تناقص المساحات المزروعة بأكثر من 50% حسب الأرقام الرسمية، وهو ما يبين عدم موثوقية الأرقام الرسمية الصادرة عن الكميات الحقيقية المنتجة والمصدرة بطرق غير شرعية، حيث يسعى المغرب إلى التقليل من أهميتها أمام المنظمات الدولية. (شوفي، 2017)

بحيث يؤكد المغرب تقلص الإنتاج بنحو 75% ما بين 2003 و2011، أي من حوالي 3080 إلى 760 طنا، إلا أن المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات (EMCDDA) يعاين مفارقات في الأرقام المعلنة، إذ بينما تقلصت عمليات حجز الحشيش بالمغرب و عدة مناطق أوروبية، كدليل ظاهري لتراجع المساحات المزروعة بالحشيش في المغرب وتقلص حجم الإنتاج في تلك الفترة،

يكشف نفس المركز (EMCDDA) أن حجم كميات الحشيش المصادرة في سنة 2009 مثلا، بالمغرب وإسبانيا وبعض الدول الأوروبية بالإضافة للجزائر، قد فاق بشكل مذهل، حجم الحشيش المنتج حسب المصادر الرسمية (أبو المعالي منير، 2015).

ويشرح المركز (EMCDDA) في تقريره الدوري بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال للمنتج المغربي أن يمول أسواق الدول الأوروبية كلها بمادة الحشيش، غير أن الواقع بين عكس ذلك، وهو ما يثبت قطعا وجود خلل في الأرقام الرسمية المغربية، التي تبقى بدون تفسير بسبب رفض السلطات المغربية التعاون والتنسيق حسب نفس التقرير. (منير، 2015)

كما تزايدت حسب المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات، جرعة THC (TetraHucro Cannabinol) في الحشيش المغربي خلال السنوات الأخيرة لتأمين حصص جديدة في الأسواق الأوروبية الأكثر طلبا للجرعات المرتفعة من THC (للإدمان والترفيه)، وهو المكون الكيميائي للمخدر الرئيسي في نبتة القنب الهندي، وهو المكون المحظور دوليا. (منير، 2015)

وعلى الرغم من أن السلطات المغربية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات لا يقدمان أي ملاحظة بشأن نوع الحشيش المغربي المصادر في السنوات الأخيرة، تشير مؤسسات الشرطة الأوروبية المتخصصة في مكافحة المخدرات أن الحشيش المغربي المصادر لم يعد بحجم «صابون ذو 250 غراما»، وهو النوع الأكثر مصادرة طيلة سنوات الثمانينات والتسعينات، قبل أن يختفي تماما من السوق الأوروبية ما عدى بمملكة بريطانية المتحدة، حيث استبدل بأنواع جديدة بشكل كرات بطيخ تزن حوالي 200 غرام، وبشكل ألواح تزن حولي 100 غرام، وأخرى بشكل حبات زيتون تزن حوالي 10 غرام، و ما يميز هذه الأنواع الجديدة بخلاف أشكالها هي النسب المرتفعة لTHC. (شوفي، 2017)

وبينما كان الحشيش الكلاسيكي بشكل صابون المصادر في فرنسا يحتوي على نسبة 8% من THC، فإن الحشيش المغربي المصادر في البلد نفسه سنة 2012 كان يحتوي على جرعة مضاعفة تصل إلى 16% من THC، وقد تزايدت نسبة جرعة THC في الحشيش المغربي في أوروبا عموما بمرور السنوات، فقد وصلت إلى 10% في عام 2007، ثم إلى 12% في 2011، (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، 2011) فيما بلغت مستوى قياسيا ابتداءا من سنة 2012 إلى 2016 حينما شملت بعض العينات المصادرة نسبا بلغت 38% وكحد أقصى 68% في إسبانيا سنة 2016. (Macfarlane, 2018)

ومن هنا يبرز تناقض جوهري آخر في دراسة جدوى تطوير القنب الهندي في المغرب التي أعدتها وزارة الداخلية المغربية حيث تؤكد الدراسة في فقرة "مختلف الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي على الصعيد العالمي" تحت عنوان "أصناف النبتة المزروعة حسب نوع الاستعمال" أن النسبة المحددة رسميا لمستوى THC في النبتة ضعيف جدا في أوروبا (السوق المستهدف)، فتذكر مثلا نسبة أقل من 0,2% مفروضة من طرف الإتحاد الأوروبي و1% مفروضة من طرف السلطات السويسرية، كشرط لتوجيه النبتة للاستعمالات الطبية، الصيدلانية والصناعية. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

تشير نفس الدراسة أن المنتوج الذي تتجاوز به THC هذه النسب، لا يمكن الترخيص لزراعته إلا لفائدة الصناعات الطبية، وهو ما ينذر بانعدام فرص الترخيص لأغلب المزارعين المغاربة، بحيث أن الأرقام المتوفرة تؤكد اعتمادهم لأصناف هجينة من القنب الهندي تتجاوز نسبة THC بها النسب المذكورة بكثير، حيث تتراوح في أغلب الأحيان ما بين 15 و40%.

ومن هنا يتضح كذلك أن السوق المستهدف وهو السوق الأوروبي الرسمي لا يمت بصلة للسوق الغير الرسمي الذي يستهدف الاستهلاك للترفيه أو بمعنى أدق شبكات تمويل المدمنين والمنحرفين، والذين يطالبون بأصناف عالية تركيز THC، لتحقيق المزيد من النشوة، التخدير والارتباط المزمن باستهلاك هذا المنتج.

بناء على ما سبق، فإن الإشارة من خلال دراسة جدوى تطوير القنب الهندي في المغرب، إلى مداخيل فلاحي الحشيش المقدرة ب325 مليون أورو في مطلع سنوات 2020، أي حوالي 3% من رقم المعاملات الذي يقارب 10,8 مليار أورو، واستشراف رفع نسبة دخل الفلاح المغربي إلى 12% من خلال تقنين أنشطتهم، تحمل مغالطات كبيرة لا تمت للواقع بصلة، سيما حجم السوق الأوروبي وقيمته، بالنظر لنوع المنتوج وطبيعة العملاء. (وزارة الداخلية المغربية، ماي 2021)

وعلى ذكر السوق الأوروبي فالدراسة محل التحليل تتوقع تطور السوق الطبي القانوني في أوروبا للحشيش من 563,7 مليون أورو سنة 2018 إلى حوالي 58 مليار أورو بحلول سنة 2028 (أي يتضاعف أكثر من 10 مرات)، وتتوقع استحواذ الإنتاج المغربي على 10% على الأقل من سوقه الكلاسيكي (أي 42 من 58 مليار أورو) والتي ستبلغ 4,2 مليار دولار سنة 2028 بعد التقنين، ينال منها المزارعون المغاربة حوالي 420 مليون أورو كمدخول نهائي.

وقد أتت توقعات هذه الدراسة جد متفائلة على الرغم من تسارع تقنين القنب الهندي في أوروبا (قد قنن ب 21 من أصل 27 دولة) وتراخيص انتاجه محليا وهو ما يقلل بشكل واضح من فرص التصدير وربحية المشروع المغربي بالنظر لتنافسية السوق والحواجز الغير جمركية، ومع هذا فقد كانت أرقام مداخيل المزارعين المتوقعة لسنة 2028 بعد التقنين 420 مليون أورو، أي أقل من مداخيلهم خلال سنوات 2000 والتي بلغت حسب نفس الدراسة الرسمية 500 مليون أورو، على عكس استشرافاتها بسوق واعد وتحسن ملموس في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين.

بعد التصديق على هذه الدراسة من طرف البرلمان المغربي على الرغم من سطحيتها وكذا تركيزها على العائد الاقتصادي مع إهمال واضح للجانب الاجتماعي والأخلاقي، مضت السلطات المغربية في تنفيذ المشروع وانتقلت سريعا للخطوة التي تليها، والتي تمثلت في تأسيس الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي وكان ذلك بسنة 2022، عبر اصدار الظهير الملكي رقم 1-21-59 المؤرخ في 14 جويلية 2021م.

حيث عكفت الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي المغربية (ARNAC)على منح آلاف التراخيص لزراعة وتحويل القنب الهندي وجميع النشاطات المصاحبة لها كالنقل، استيراد البذور وتصدير المنتج، والتي كانت حصيلتها المعلنة خلال اجتماعات مجلس ادارتها المنعقدة في نهاية سنة 2023 و2024 (ماروك24، 2024) كالتالي:

- بالنسبة للرخص المقدمة فقد تم إصدار 721 رخصة لمختلف النشاطات منها 430 رخصة للفلاحين سنة 2023، مقابل 3371 رخصة منها 3056 رخصة للفلاحين سنة 2024؛

- بالنسبة للمساحة المستغلة فقد تم الإعلان عن ترخيص زراعة 277 هكتار سنة 2023 مقابل 2169 هكتار من القنب الهندي، منها 1701 هكتار مزروع بالحشيش التقليدي المحلي و468 هكتار مزروع بالأصناف الهجينة سنة 2024؛

- بالنسبة للإنتاج فقد تم إحصاء حوالي 294 طن من القنب المقنن سنة 2023 مقابل 4082,4 طن سنة 2024، منها 2786,7 طن من الحشيش التقليدي المحلي و1295,7 طن من الأصناف الهجينة.

بالعودة للهدف الأسمى لهذه الإرادة السياسية والتحرك الإستراتيجي المغربي نحو تطوير القنب الهندي، والمتمثل في التصدير القانوني للمنتوج وجلب استثمارات الأجنبية للنهوض بالمجال وجعله رافدا اقتصاديا مهما، فقد تم رصد بعض الأرقام المعلنة عبر القنوات الإعلامية في غياب البيانات الرسمية حول الموضوع، والتي تمثلت فيما يلي:

1- أول شحنة صدرت رسميا من المغرب نحو سويسرا تمت خلال بداية سنة 2024، مقدرة ب 100 كلغ من القنب الهندي المنخفض THC (أقل من 01%) الموجه للاستعمال الطبي، بقيمة تبلغ 160.000 أورو؛ (Alexandre, 2024)

2- بعدها تم تصدير حوالي 55,5 كلغ من مستخلصات القنب الهندي CBD نحو سويسرا؛ (ديطافور، 2024)

3- سنة 2025 قام المغرب بتصدير50 كلغ من مادة القنب الهندي صنف بلدي نحو استراليا؛ (روسيا اليوم، 2025)

4- خلال نفس السنة تم تصدير حوالي 400 كلغ من مستخلصات القنب الهندي Cannabidiol والذي يعرف اختصارا ب CBD نحو سويسرا. (كنين أمال، 2025)

تجدر الإشارة أن عمليات التصدير هذه على الرغم من بساطتها من حيث القيمة والكمية مقارنة بالأهداف المسطرة إلا أنها عرفت تغطية إعلامية واسعة، تهدف إلى ترسيخ نجاح الخطة الرامية لإنقاض الاقتصاد المغربي ودفع عجلة النمو، كما يتم الترويج حاليا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال تصنيع القنب الهندي وتحويله، ولعل أفضل مثال على ذلك هو الشركة الصهيونية Canndoc المتخصصة في إنتاج مستخلصات القنب الهندي النشطة بالمغرب منذ سنة 2022، والتي تخطط لاستثمار ما يقارب 57 مليار دولار بحلول سنة 2026 في هذا المجال بالمغرب. (الإذاعة الجزائرية، 2023)

وبمقارنة الكميات المنتجة قانونيا من القنب الهندي سنة 2023 و2024 والمعلن عنها رسميا والتي بلغت حوالي 4376 طن، والكميات المصدرة نحو الخارج، علما أن 10 كلغ من القنب الهندي تنتج تقريبا 1 كلغ من مستخلص CBD، أي تصدير حوالي 4,7 طن إجمالا، **يتبادر إلى الأذهان سؤال مهم جدا وهو ما مصير الكميات الهائلة المتبقية التي أنتجت قانونيا؟**، خاصة إذا علمنا أن الاتفاقية الموقعة عام 1961، والتي صادق عليها المغرب في 1966، والتي تنص على ضرورة تحديد المناطق والقطع الأرضية التي تمارس فيها زراعة القنب الهندي الموجه لغايات مشروعة و على أن تتم هذه الزراعة في حدود الكميات التي تتطلبها الأنشطة المشروعة حسب الطلب الوطني والدولي، يعتمدها المغرب كأساس في خطته لتقنين إنتاج وتوزيع القنب.

3. تغير في التوجه الإستراتيجي للمغرب اتجاه النشاطات المرتبطة بالمخدرات

1.3. تحليل التصريحات الرسمية والخطوات المتخذة في المغرب اتجاه هذه النشاطات

إن المتتبع للسياسة الرسمية للسلطة المغربية اتجاه أنشطة تهريب المخدرات يلاحظ أنه تم السير بخطى ثابتة منذ سنة 1999، نحو محاربة هذه الآفة وكل مخلفاتها، وقد انعكست هذه الإرادة في التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والذي أثمر نهاية سنة 2003، دراسة ميدانية معمقة أقرب ما تكون للواقع المعاش كشفت واقع نشاطات زراعة وترويج المخدرات عبر أقاليم المغرب. (مكتب الأمم المتحدة المكلف بمكافحة المخدرات والجريمة، 2003)

بناءا على هذه الدراسة تم خلال سنة 2005، إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والتي تمثلت في مقاربة شاملة لمواجهة زراعة القنب واستبداله بمنتجات أخرى، كما أكد ملك المغرب نفسه في خطاباته على ضرورة التصدي

بحزم وقوة لشبكات الاتجار في المخدرات (الوزارة المنتدبةلدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، 2020)، وهو ما تجلى على الأرض بتقليص الأراضي المزروعة بالقنب من 130 ألف هكتار سنة 2003 إلى أقل من 50 ألف هكتار سنة 2020.

كما أكد كذلك خلال خطابه في الدورة الرابعة للقمة الأفريقية الأوروبية في بروكسل سنة 2014، على أن "الإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر **وتهريب المخدرات** والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية" (للأحرار، 2024)، وبتاريخ 21 مارس2021، وبمناسبة عيد العرش تطرق ملك المغرب للعلاقات الجزائرية المغربية سيما مشكلة الحدود المغلقة، مشيرا إلى أن" إغلاق الحدود لا يوقف التواصل بين الشعبين؛ بل إنه يساهم فقط في إغلاق العقول، التي تتأثر بالقصص الكاذبة التي تنشرها بعض وسائل الإعلام، وهي أن **المغاربة يعانون من الفقر ويعيشون على التهريب والمخدرات**" مواصلا ان "**المغرب والجزائر يعانيان من مشاكل الهجرة والتهريب والمخدرات والاتجار بالبشر**" وأن "**العصابات التي تمارس هذه الأنشطة هي عدونا الحقيقي المشترك، إذا عملنا معاً لمكافحتها، فسنتمكن بالتأكيد من الحد من أنشطتها وتجفيف مصادرها**". (البوابة الوطنية للجماعات الترابية، 2021)

ومؤخرا خلال شهر مارس 2025، شارك المغرب في الدورة الـ 68 للجنة مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، أين أكد ممثله أن "**المغرب جعل من التعاون محورًا أساسيًا في استراتيجيته لمكافحة المخدرات**"، كما أشار المغرب إلى أن تعاونه يتمثل في "**تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون العملياتي، وتبادل الخبرات مع البلدان الأفريقية، وخاصة مع بلدان الساحل، في مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات الاستراتيجية، وبناء قدرات إنفاذ القانون**". (فوزي، 2025)

هذا الموقف الرسمي اتجاه نشاطات إنتاج و تهريب المخدرات لم يكن متناغما مع القرارات المتخذة من طرف السلطات المغربية، حيث كانت توحي بعكس ذلك تماما، فمثلا قد سجل خلاف بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والسلطات المغربية حول محتوى التقرير سيما بشأن المنهجية ونتائج عمليات تدمير مزارع القنب الهندي سنة 2005، وهو ما تسبب في تأخير صدور تقرير المكتب الأممي لمدة سنتين، قبل أن يتم غلق ذلك المكتب في المغرب وتعليق التعاون معه، حيث بقية الأرقام المعتمدة دوليا منذ ذلك الحين تعتمد كليا على الإحصاءات الغير مستقلة للمملكة المغربية. (أفسحي، 2024)

نفس الشيء بالنسبة للمركز الأوروبي (EMCDDA) الذي كشف أن حجم كميات الحشيش المنتجة بالمغرب المعلن عنها رسميا، بعيدة كل البعد عن الواقع المعاين، متهما المغرب بالتستر عن الأرقام الحقيقية لتغليط المؤسسات العالمية وتفادي ضغطها بالتقليل من حجم الإنتاج (منير، القنب الهندي بالمغرب....حقول أقل وحشيش أكثر، 2015).

وهو ما يثبت وجود مشكلة منهجية في طريقة عرض الأرقام الرسمية، إلا أن هذه التناقضات تبقى بدون تفسير بسبب تعنت السلطات المغربية في التواصل حول الموضوع مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال، وعلى رأسهم مكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة، وهو ما يبقي الوضع الحقيقي بالمغرب مجهول، بفرض نفسه كمصدر وحيد للبيانات.

من جهة أخرى، وبتاريخ 2024.08.31، أصدر ملك المغرب عفوا عن 4831 مغربي مدان أو متابع أو مبحوث عنه في قضايا متعلقة بزراعة، ترويج، تخزين ونقل القنب الهندي، (المغربية، 2024) وهو ما يتنافى تماما مع تصريحاته التي أدلى بها بتاريخ 21 مارس2021 بمناسبة عيد العرش، والتي أكد فيها أن" **المغرب والجزائر يعانيان من مشاكل الهجرة والتهريب**

والمخدرات والاتجار بالبشر" وأن "**العصابات التي تمارس هذه الأنشطة هي عدونا الحقيقي المشترك، إذا عملنا معاً لمكافحتها، فسنتمكن بالتأكيد من الحد من أنشطتها وتجفيف مصادرها**". (البوابة الوطنية للجماعات الترابية، 2021)

أما بخصوص تصريحه بنفس الخطاب أن "**العقول التي تتأثر بالقصص الكاذبة التي تنشرها بعض وسائل الإعلام، وهي أن المغاربة يعانون من الفقر ويعيشون على التهريب والمخدرات**"، فقد أوضحت دراسة نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2017 أن مداخيل المغرب من زراعة وتصدير القنب الهندي تفوق 20 مليار دولار سنويا وقد مثلت سنة 2016 حوالي 23% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي المقدر بحولي 100 مليار دولار (Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, March 2017).

1.3. دو افع وأسباب تغيير النظام في المغرب لسياسته اتجاه انتاج وتوزيع القنب الهندي

بداية يجب أن نعلم أن نسبة 23% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي المغربي تعتبر جد كبيرة، سيما إذا اطلعنا على نسب مساهمة القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة، الذي يعتبر أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام الإجمالي بنسبة 19%، والقطاع الفلاحي 15%، التجارة 12% (Sanae, 2018)، وقطاع السياحة بين 07 إلى08%، فيما مثلت النشاطات المرتبطة بالمخدرات حوالي 23% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي، حيث أن 140 ألف مزارع ينشطون في زراعة القنب، وإذا أضفنا عائلاتهم بعين الاعتبار، فإن أكثر من مليون مواطن يعيشون على الاقتصاد غير المشروع للقنب الهندي. (Blickman, 2017)

نظريا التضارب بين تصريحات المسؤولين السياسيين وقراراتهم المتخذة يعود للتضارب في المصالح وعدم قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم اتجاه شعوبهم أو شركائهم الدوليين، بسبب ضغوط داخلية أو خارجية أو للظروف السياسية، أو الأمنية أو الاقتصادية الغير مواتية لتنفيذها (Long, 2023)، وهو ما يؤدي في الغالب لفقدان الثقة في المسؤول أو النظام ككل من طرف الشعب والشركاء الدوليين. (Sigelman Lee, Université of George Washington, 1992)

وبإسقاط هذا المفهوم النظري على الحالة المغربية، نستنتج أن تصريحات المسؤولين المغاربة (المشار إليها سابقا) تصب جلها في مصلحة عموم الشعب المغربي والمجتمع الدولي وكذا الالتزامات الأخلاقية والأعراف الدبلوماسية، إلا أن النهج السياسي المتبع يسير عكس ذلك، وهذا راجع إلى ظروف اقتصادية واجتماعية قاهرة، تجعل من محاربة المخدرات أمر غير متاح في الظروف الحالية، وهو ما يجبر متخذ القرار على محاولة إدماج هذه النشاطات في الاقتصاد الرسمي عوض مكافحتها.

نظريا تعتبر "الحاجة" هي المفهوم المركزي الذي تتمحور حوله الإرادة السياسية ولب الدراسات السياسية والاجتماعية، فالحاجة هي المحك الذي يقف عنده الباحثون الأكاديميون ورجال السياسة والإدارة، لأنها الأساس المنطقي الذي تبنى عليه السياسة الاجتماعية والاقتصادية. الحالة المغربية في التعامل مع النشاطات المتعلقة بالمخدرات، تساند هذا المبدأ، إذ أن حاجة المغرب لعائدات هذه النشاطات يفوق أي حاجة أخرى في الظروف الحالية. (إسماعيل علي سعد، 2004)

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السياسيين القادرين على التأثير في قرارات النظم السائدة إنما يستهدفون تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على نسق الحكم القائم، ليس بمحاولة ضمان تحقيق مصالح الطبقات الفقيرة بقدر ما يعملون على تأمين وتكريس واقعهم السياسي والاقتصادي، وعليه فإننا نستنتج أن هذا التوجه يهدف بالأساس إلى منع انفجار اجتماعي، والمحافظة على الوضع الراهن على الأقل. (إسماعيل علي سعد، 2004)

هذا التغيير الراديكالي في النهج السياسي والمسار الإستراتيجي اتجاه أنشطة انتاج وترويج القنب الهندي من طرف النظام المغربي، يعكس كذلك القدرة الكبيرة التي يمتاز بها هذا النظام على فرض منطقه والمضي في تنفيذه وكذا السيطرة الكاملة على الرأي العام الداخلي وكذا التحكم التام في سياسته الخارجية اتجاه الشركاء، وهذا ما يميز النظم التسلطية التي تمتاز بوحدة التعبير عن السياسة الخارجية نتيجة لمركزية عملية صنع القرار السياسي وكذا بقدرته الكبيرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة لأنه أقل تقيدا من النظام الديموقراطي بالضوابط الداخلية. (محمد السيد سليم، 1998)

هذه الفكرة يؤكدها رفض المجتمع المغربي وعلماؤه وشريحة من القوى السياسية لهذا النهج المنحرف عن قيم المجتمعات الإسلامية والشعوب المتحضرة، التي بنت موقفها بناءا عن إفرازات الظاهرة على واقعها المعاش من تفاقم الجريمة والفقر والانحلال الخلقي، وعلى النقيض فقد أسند صانع القرار المغربي إرادته السياسية على عائدات اقتصادية غير مضمونة وإرادة المجتمع الدولي متمثلا في أجهزة منظمة الأمم المتحدة على ترقية واستغلال نبتة القنب الهندي لاستعمالات طبية فقط. (الشيخ عبد الله نهاري، 2012)

الخاتمة:

عند اعتلاء ملك المغرب سدة الحكم سنة 1999، انتهج سياسة عدائية اتجاه الأنشطة المرتبطة بإنتاج وتوزيع القنب وممتهنيها، فانخرط المغرب مع المنظمة الأممية في برنامج لمحاربة انتاج القنب في الأراضي الشمالية بالمغرب، ومساعدة الأهالي على تبني نشاطات زراعية أخرى للحفاظ على انتاجيتهم وأراضيهم وكذا إدماجهم في الدورة الإنتاجية للمغرب، بهدف تنمية المنطقة وخلق حركية اقتصادية بها تخرجها من عزلتها، بصفتها منطقة حساسة سياسيا.

هذا التوجه لم يدم طويلا، فبعد اتخاذ الخطوات الأولى التي تمثلت في الاطلاع على الوضع الحقيقي ميدانيا ومباشرة تدمير حقول القنب الهندي، اتضح لمتخذي القرار بالمغرب حجم الظاهرة ومدى تغلغلها في أوساط سكان المنطقة، بحيث أن الإحصائيات الميدانية كشفت أن أكثر من 140 ألف مزارع يشاركون في زراعة القنب الهندي، وإذا أخذنا عائلاتهم بعين الاعتبار، فإن أكثر من مليون مواطن مغربي يعتمدون على الاقتصاد الغير المشروع للقنب الهندي بشكل مباشر، ما يمثل حوالي 70% من سكان تلك المناطق.

إذا أضفنا إلى ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة لتلك الفترة، خاصة تلك التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تسببت بشكل مباشر في تعاظم الدين العام والعجز في الميزان التجاري(أنظر الشكل 02.01 و03)، فإننا نستطيع تفسير تغير التوجه الاستراتيجي لمتخذي القرار بالمغرب، الذين علقوا كل أشكال التعاون مع مكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة وكل المؤسسات الدولية التي تعنى بهذه النشاطات، كما تم التخلي على البرنامج الطموح الرامي إلى القضاء على زراعة القنب الهندي على الأراضي المغربية، في ظل عدم توفر سياسات بديلة أو برامج تنموية طموحة.

الظروف الاقتصادية في المغرب زادة تعقيدا خلال فترة الوباء العالمية (2019-2020) والتي أعقبتها أزمة طاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والتي مست قطاعات استراتيجية بالاقتصاد المغربي على رأسها الصناعة والسياحة، ما حتم على

صناع القرار بالمغرب تغيير التوجه الإستراتيجي نحو أنشطة انتاج وتوزيع القنب، وتسريع وتيرة تقنينه ودمجه في الاقتصاد الرسمي بهدف تطويره للمساهمة بإخراج اقتصاده من الدائرة المفرغة للديون، في ظل تدهور القطاعات المنتجة الأخرى.

هذه القرارات السياسية المتخذة في سبيل تغيير الواقع الاقتصادي أو كما يطرح عليه مصطلح "الاقتصاد السياسي" يفسره حجم هذه النشاطات بالنسبة للاقتصاد المغربي، حيث تشير دراسات جادة إلى أنه القطاع الوحيد في المغرب الذي تفوق نسبته 20% من الناتج المحلي الإجمالي الخام.

ومن هنا يتضح أن صناع القرار بالمغرب يتعاملون مع الموضوع بواقعية صرفة، تمليها الظروف الآنية الجد مقلقة داخليا وخارجيا وهذا في ظل عدم توفر أي بدائل أخرى سيما الاقتصادية منها، بغض النظر كليا عن الالتزامات الدولية أو الأخلاقية اتجاه المجتمع الدولي أو إرادة باقي المجتمع المغربي الرافض لمثل هذه النشاطات المنبوذة، هذا النهج الواقعي في اتخاذ القرار الذي يكلف المغرب موثوقيتها إذ أن التصريحات الرسمية الصادرة عنها لا تتماشى مع ارادتها السياسية المنتهجة.

بالنسبة للرؤية المستقبلية فإن الخطاب الرسمي يؤكد أن المغرب يتطلع إلى ترسيخ مكانته كدولة رائدة في مجال التقنين المسؤول للقنب الهندي، مع التركيز على العدالة الاجتماعية وإعادة الإدماج. كما تؤكد على ضرورة "مضاعفة الجهود وتجديد الإجماع الدولي لتقديم جبهة موحدة ضد التهديدات الملحة من خلال تعزيز التعاون على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية"، حيث يمثل هذا التحول في السياسة المغربية نموذجًا للانتقال من النهج العقابي الصرف إلى مقاربة شاملة تجمع بين المكافحة والوقاية والعدالة الاجتماعية، مما يضع المغرب في موقع متقدم على الصعيد الدولي في مجال سياسات المخدرات المبنية على حقوق الإنسان.

بالعودة لمقارنة الأهداف المسطرة من طرف المغرب وواقع القطاع يتضح أن هناك اختلافات جوهرية تم تحليلها سابقا، تعطي انطباعا أن صانع القرار المغربي أراد اقناع الرأي العام الداخلي والخارجي بأهداف جد مغرية، تحفزهم لتبني هذا النهج واعتباره كحل سريع وناجع لإخراج الاقتصاد المغربي من أزمته المزمنة.

إلا أن الواقع يختلف تماما على الخطط المرسومة إذ نعتقد أن تقنين نشاطات إنتاج وتوزيع المخدرات في المغرب "لأسباب طبية"، لن يساهم في القضاء على النشاطات الغير رسمية في القطاع لعدم جاذبية القطاع الرسمي، بل سيستعمل الغطاء الرسمي لزيادة الانتشار مع سهولة الإنتاج، النقل، التخزين والتوزيع، وهو ما يؤكده الفرق الهائل بين الكميات المنتجة رسميا من القنب الهندي مع الكميات المصدرة.

وفي الأخير نعتقد أن هذه الخطوات ما هي إلا بداية لسياسة أكثر تساهلا مع هذا النوع من النشاطات إذ نرى أن الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية والدوافع الجيوقتصادية المستقبلية قد تدفع صانع القرار في المغرب للاستثمار في التقنين الترفيهي للمخدرات، لمحدودية الآفاق الاقتصادية للتصدير الطبي لهذه المنتجات وكذا لتحفيز القطاع الصناعي والسياحي.

قائمة المراجع:

1. Alexandre, A. (2024, 07 09). *Cannabis légal : le Maroc se lance dans la course au marché européen*. Récupéré sur Le Monde: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/07/09/cannabis-legal-le-maroc-se-lance-dans-la-course-au-marche-europeen_6248260_3212.html
2. Ambassade de Suisse au Maroc. (2024). *Rapport economique 2023-2024.* Rabat/ Maroc: Confédération Suisse.
3. Blickman, T. (2017, 03 01). "Morocco and Cannabis: Reduction, containment or acceptance", Drug Policy Briefing. *The Transnational Institute (TNI)*, p. P.02 .
4. Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, U. S. (March 2017). *International Narcotics Control Strategy Report (INCSR), "Drug and Chemical Control".* Washington: United States Department of State.
5. Commission et Conseil/Front Polisario, C-778/21 P, C-798/21 P, C-779/21 P et C-799/21 P (Cour de justice de l'union européenne 10 04, 2024).
6. Front Polisario/Conseil, T-279/19, T-344/19 et T-356/19 (Tribunal de l'Union européenne 09 29, 2021).
7. Long, C. &. (2023, 03 01). Contradictions that erode institutional trust & opportunities for addressing them. *Behavioral Science & Policy*, p. P.3.
8. Macfarlane, P.-A. C. (2018, 08 01). Agricultural innovations in Morocco's cannabis industry. *International Journal of Drug Policy/ ELSEVIER*, p. 89.
9. Oxford English Dictionary. (2008, 07 01). *Economic warfare: meaning and use*. Retrieved from oed.com: https://www.oed.com/dictionary/economic-warfare_n?tab=meaning_and_use
10. Sanae, E. &. (2018, 03 01). Analyse Économique Du Secteur Industriel Au Maroc. *European Scientific Journal*, p. 168.
11. Sigelman Lee (Université of George Washington), C. K. (1992, 05 01). "The Public and the Paradox of Leadership: An Experimental Analysis". *American Journal of Political Science*, p. P. 371 et 382.
12. أبو المعالي منير. (15 03, 2015). *القنب الهندي بالمغرب.. حقول أقل وحشيش أكثر*. تم الاسترداد من ناظور سيتي: https://www.nadorcity.com/
13. إسماعيل علي سعد. (2004). *مبادئ علم السياسة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
14. الإذاعة الجزائرية. (23 02, 2023). *المغرب: شركة صهيونية لتصنيع القنب الهندي تدخل حيز الخدمة قريبا*. تم الاسترداد من الإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22223

15. البوابة الوطنية للجماعات الترابية. (30 07, 2021). *نص الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثانية والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين*. تم الاسترداد من البوابة الوطنية للجماعات الترابية: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/khtb-wrsayl-mlkyt/ns-alkhtab-aldhy-wjhh-sahb-aljlalt-aly-alamt-bmnasbt-yd-alrsh-almjyd-aldhy-ysadf

16. الشيخ عبد الله نهاري. (10 12, 2012). *الشيخ عبد الله نهاري : مناقشة مشروع تقنين زراعة الحشيش*. تم الاسترداد من يوتوب: https://www.youtube.com/watch?v=6N5VzpLMpNY

17. المغربية, و. ا .(31 08, 2024) .*بيان رسمي حول العفو الملكي* .الموقع الرسمي لوزارة العدل المغربية : Récupéré sur https://justice.gov.ma/2024/08/19/

18. الوزارة المنتدبةلدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. (2020). *الأمن المجتمعي: التصدي للآفة المخدرات*. تم الاسترداد من الوزارة المنتدبةلدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: https://www.mcrpsc.gov.ma/

19. أوكسفام) .أكتوبر 2020 .(*مؤشر العدالة الضريبية: تحليل النظام الضريبي المغربي* .المملكة المتحدة البريطانية: تقرير منظمة أوكسفام البحثية.

20. بيير أرنو شوفي وكنزا أفسحي. (13 01, 2014). إحياء الحشيش في المغرب. *المجلة الدولية لسياسة المخدرات*، صفحة المجلد 25، العدد 03، ص 419.

21. جراية، صادق. (01 جانفي, 2014). تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، صفحة 23.

22. جون لويس جاديس. (01 09, 1982). استراتيجيات الاحتواء: تقييم نقدي لسياسة الأمن القومي الأمريكية بعد الحرب. *مطبعة جامعة أكسفورد*، الصفحات 709-710.

23. جون ميرشايمر. (2012). *مأساة سياسة القوى العظمى*. (مصطفى محمد قاسم، المترجمون) السعودية.

24. خواجا, ا .(2017) .الاقتراض الخارجي و ضعف النظام الاقتصادي المغربي .*مجلة الشرق الأوسط للسياسات العامة و الإدارة* , 04.

25. ديطافور .(21 04, 2024) .*القنب الهندي بالمغرب...ثاني محصول قانوني يُصدّر إلى سويسرا*.ديطافور : https://detafour.com/

26. روسيا اليوم. (05 06, 2025). *المغرب يصدر أول شحنة من القنب الهندي إلى أستراليا*. تم الاسترداد من روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/middle_east/1680412-

27. ستاتيستا. (01 أفريل, 2025). *نسبة الدين الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 1990 إلى 2030*. تم الاسترداد من statista.com: https://www.statista.com/statistics/502828/national-debt-of-morocco-in-relation-to-gross-domestic-product-

28. ناضور سيتي (2024.10.21) *الذهب الأخضر...من مشروع الزراعات البديلة إلى تقنين القنب الهندي* https://www.nadorcity.com/

29. شوفي, ب. أ .(29 09, 2017) .نظرة عن قرب على ارتفاع إنتاج الحشيش في المغرب .*القنب الآن، العدد 12*. pp. 48-51 ,

30. عادل فوزي. (15 03, 2025). *المغرب يشارك في قيادة قرار الأمم المتحدة بشأن تأثير المخدرات على البيئة*. تم الاسترداد من moroccoworldnews: https://www.moroccoworldnews.com/2025/03/184296/morocco-co-leads-un-resolution-on-drug-impact-on-environment/

31. عينو فاطمة الزهراء، صادق، محسن علي ومحمد. (01 ماي 2023). تقييم أمن الطاقة الخضراء في المغرب: التمويل الأخضر كخطوة نحو التحول المستدام للطاقة. *المجلة الدولية لعلوم البيئة وأبحاث التلوث*، الصفحات 411-413.

32. كنين أمال. (2025.07.05). *لأول مرة المغرب يصدر شحنة من القنب الهندي "البلدية" إلى أستراليا*. تم الاسترداد من هسبريس: https://www.hespress.com/

33. مجموعة البنك الدولي. (24.جويلية.2023). *برنامج جديد للبنك الدولي في المغرب يدعم جهود تعزيز الأمن المائي وبناء قدرات الجميع على الصمود*. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/07/24/new-world-bank-program-in-morocco-supports-efforts-to-boost-water-security-and-resilience-for-all

34. محمد السيد سليم .(1998) *تحليل السياسة الخارجية* .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ص234-236.

35. مكتب الأمم المتحدة المكلف بمكافحة المخدرات والجريمة. (2003). *المغرب، بحث حول القنب الهندي 2003*. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المكلف بمكافحة المخدرات والجريمة.

36. مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. (2011). *تقرير دوري*. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

37. موقع التجمع الوطني للأحرار (2024.04.03) *نص خطاب صاحب الجلالة الموجه الى الدورة الرابعة للقمة الافريقية الاروبية المنعقدة في بروكسل كما تلاه السيد صلاح الدين مزوار*. تم الاسترداد من التجمع الوطني للأحرارٌ :RNI https://rni.ma/

38. موقع الجزيرة (2023.09.21) *المغرب يخصص 12 مليار دولار لإعادة إعمار المناطق المتضررة* تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/2023/9/21

39. موقع ماروك24 (2024.12.26) *الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي تستعرض حالة تقدم الإنجازات التقنية و المالية*. تم الاسترداد من ماروك24: https://www.maroc24.com/172448-

40. وزارة الداخلية المغربية. (ماي 2021). وثيقة: *دراسة جدوى تطوير القنب الهندي في المغرب*. المغرب: وزارة الداخلية المغربية.

41. يوسف لخضر (23.أكتوبر.2024). *الشركات المغربية تتجه لتسجيل حالات إفلاس قياسية في 2024*. تم الاسترداد من الشرق اقتصاد: https://asharqbusiness.com/companies/57583/